CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

CBD/SBI/2/4/Add.1
31 May 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثاني

مونتريال، كندا، 9-13 يوليه/تموز 2018

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

الآليات المؤسسية والتدابير الفعالة لتعزيز التنفيذ على المستوى الوطني

مذكرة من الأمينة التنفيذية

مقدمة

1- تتمثل إحدى الولايات الرئيسية للهيئة الفرعية للتنفيذ في "تحديد إجراءات استراتيجية لتعزيز التنفيذ"، التي "قد تتضمن، حسب الاقتضاء، إجراءات تتعلق بالتعميم؛ ووضع تدابير متسقة وفعالة وأطر مؤسسية داعمة وتنفيذها"، فضلا عن الإجراءات ذات الصلة بأوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى؛ وتحسين دور الجهات الفاعلة ذات الصلة.[1]

2- ودعا مؤتمر الأطراف، في المقرر 3/13، الفقرة 18(ه)، الأطراف والحكومات الأخرى إلى "استعراض تنفيذ تدابير التعميم الشامل لعدة قطاعات المتخذة على المستوى الوطني، بما في ذلك الآليات المؤسسية الوطنية لدعم تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتحديد الثغرات، إن وجدت، وتعزيز هذه التدابير، حسب الاقتضاء." وفي الفقرة 105 من نفس المقرر، طالب مؤتمر الأطراف الأمينة التنفيذية، رهنا بتوافر الموارد، بتحديد أفضل الممارسات والنماذج الناجحة للآليات المؤسسية الموجودة على المستوى الوطني، مع الاستناد إلى المعلومات الجديدة من الأطراف، والمعلومات المتاحة في التقارير الوطنية الخامسة، وآلية غرفة تبادل المعلومات، وغيرها من المصادر القائمة للمعلومات، لدعم تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتقديم تقرير إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثاني. وعلاوة إلى ذلك، طالب مؤتمر الأطراف الأمينة التنفيذية، في المقرر 25/13، أن تعد، رهنا بتوافر الموارد، وبالتشاور مع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين، معلومات عن العقبات المحددة في الفقرة 3 من المقرر، وأن تحدد كذلك الممارسات الفعالة المتعلقة بتنفيذ الأهداف الوطنية والعالمية (الفقرة 4).

3- وتقدم الوثيقة الحالية استجابة لهذه الطلبات. وتستند إلى المعلومات الجديدة من الأطراف، والمعلومات المتاحة في التقارير الوطنية الخامسة، وآلية غرفة تبادل المعلومات، وغيرها من مصادر المعلومات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الأمينة التنفيذية إخطارا[2] في 25 يناير/كانون الثاني 2018 تدعو فيه الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين إلى أمور من ضمنها تقديم دراسات الحالة بخصوص العقبات والممارسات الفعالة ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية، وخيارات

---

* CBD/SBI/2/1

[1] طريقة تشغيل الهيئة الفرعية للتنفيذ (المقرر 25/13، المرفق).

[2] 2018-019.

لتحسين التنفيذ على المستوى الوطني، بما في ذلك النماذج الناجحة للآليات المؤسسية الموجودة على المستوى الوطني لدعم تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية 2011-2020.[3]

4- ويرد أدناه عدد من البنود الأخرى في جدول الأعمال التي ستتناولها الهيئة الفرعية أيضا والتي تتعلق بهذه الطلبات، وإشارات للوثائق ذات الصلة. وتشمل هذه الوثائق CBD/SBI/2/2/Add.1،[4] وCBD/SBI/2/11،[5] وCBD/SBI/2/2.[6] وتستند الوثيقة الحالية أيضا إلى التقييم العلمي المحدث للتقدم المحرز نحو أهداف مختارة للتنوع البيولوجي والخيارات لتسريع وتيرة التقدم (CBD/SBSTTA/22/5) التي أعدت للاجتماع الثاني والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

5- ويعرض القسم الأول أدناه معلومات عن الآليات المؤسسية لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. ويقدم القسم الثاني معلومات عن التدابير الفعالة لتعزيز التنفيذ على المستوى الوطني. ويعرض القسم الثالث الاستنتاجات مع خيارات للإجراءات المحتملة لتحسين التنفيذ.

أولا - الآليات المؤسسية

6- من أهم العناصر لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 هو استخدام الآليات المؤسسية الفعالة على المستوى الوطني. وتعتبر هذه الآليات أساسية لضمان نهج شامل للحكومة بأكملها لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، مع إدراج الاعتبار للمقررات والإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي قد تؤثر على التنوع البيولوجي، وإشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار.

ألف - أنواع الآليات المؤسسية

7- هناك مجموعة من نُهج الآليات المؤسسية الفعالة لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 على المستوى الوطني، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية، واللجان الرسمية المشتركة بين الوزارات وغيرها من الترتيبات، والمجالس والمنابر العلمية، والمؤسسات الرقابية، والعمليات التشاورية لإشراك أصحاب المصلحة. وترد أدناه أمثلة لمختلف النُهج، مجمعة في أربع فئات: (أ) هياكل التنسيق الحكومية؛ (ب) وآليات لمدخلات أصحاب المصلحة وإشراكهم؛ (ج) ومنابر المعارف المتعددة أصحاب المصلحة؛ (د) والهيئات الحكومية المستقلة للتدقيق أو التقييم.

1 - هياكل التنسيق الحكومية

8- من الآليات المؤسسية العامة استخدام آليات التنسيق الحكومية، مثل اللجان المشتركة بين الوزارات أو أفرقة العمل الحكومية. ووجد التحديث للتقدم المحرز في مراجعة/تحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (CBD/SBI/2/2/Add.1) أنه في 14 مارس/آذار 2018، من بين 153 استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي المستلمة منذ اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، أبلغ 87 منها عن وجود هيكل تنسيق رسمي، مع أنواع مختلفة من الولايات. وبينما كانت ولاياتها في بعض البلدان محدودة لمراجعة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، ففي بلدان أخرى، تضمنت ولاية آليات التنسيق أيضا رصد التنفيذ (انظر CBD/SBI/2/2/Add.1، الفقرة 26). وفي حالة 11 من هذه الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، أشارت هذه إلى أن مثل هذه اللجان كلفت أيضا بالإشراف على عملية التنفيذ ذاتها.

9- ومن الأمثلة المحددة لهيكل تنسيق حكومي هناك اللجنة الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي (NCBC) في الصين، المنشأة في عام 2011، التي تنسق إجراءات حفظ التنوع البيولوجي على المستوى الوطني بالإضافة إلى الآليات الموجودة،

---

[3] يمكن الاطلاع على تجميع التقديمات من الأطراف والهيئات الأخرى على العنوان:
https://www.cbd.int/mainstreaming/sbstta-sbi/preparation/default.shtml.

[4] تحديث للتقدم المحرز في مراجعة/تحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الأهداف الوطنية.

[5] الآليات لتيسير استعراض التنفيذ.

[6] التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

مثل المؤتمر المشترك بين الوزارات لحماية الموارد البيولوجية ومجموعة التنسيق الوطنية لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي الصين، أعادت معظم حكومات المقاطعات تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، مثل إدارات البيئة، والزراعة، والحراجة، والإدارة البحرية، وأنشأت آليات تنسيق فيما بين الإدارات. ومن الأمثلة الأخرى هناك اللجنة الوطنية للمعارف واستخدام التنوع البيولوجي في المكسيك (CONABIO)، وهي لجنة مشتركة بين القطاعات تتألف من عدة وزارات، بما في ذلك وزارات البيئة، والزراعة، والاقتصاد، والسياحة والشؤون الخارجية. وأسست مدغشقر أيضا، في غالبية مجالات القطاع العام، إدارات بيئية يتمثل دورها الرئيسي في تعظيم الآثار البيئية الإيجابية والحد من الآثار السلبية للخطط القطاعية، والبرامج والمشروعات. ومن بعض هذه الإدارات، هناك اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالبيئة، واللجنة التوجيهية لمشروعات التنوع البيولوجي، واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالمناجم والغابات، واللجنة المعنية بالنفط والغابات، واللجنة المعنية بالأراضي والحراجة ولجنة البيئة ومصايد الأسماك.

2 - آليات لمدخلات أصحاب المصلحة وإشراكهم

10- يتألف نموذج ثان للآليات المؤسسية من المنابر أو المجالس التي يمكن إما دعمها من الحكومة أو التي تأسست على نحو مستقل بواسطة أصحاب المصلحة، ويتمل الغرض منها في ضمان أن مصالح أصحاب المصلحة تؤخذ في الحسبان في الخطط والبرامج والسياسات الحكومية التي قد تؤثر عليهم. ويمكن أن تكون هذه إما ترتيبات مؤقتة أو ترتيبات طويلة الأجل.

11- وأدرج الكثير من الأطراف هيئات غير حكومية في عملية تنقيح استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. وتضمنت هذه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (المبلغ عنها في 36 من هذه الاستراتيجيات وخطط العمل)، والمنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني (91 استراتيجية وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي)، والقطاع الخاص (47 استراتيجية وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي) والأوساط الأكاديمية (64 من هذه الاستراتيجيات وخطط العمل) (CBD/SBI/2/2/Add.1، الفقرة 25). وتشمل الأمثلة المحددة لهذا النهج ما يلي:

(أ) أنشأت ناميبيا لجنة الاستراتيجيات المنقحة وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي تتألف من عدة وزارات حكومية، وجامعات، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والوكالات المانحة. وأنشئت اللجنة في الأصل لإشراف على صياغة الاستراتيجيات المنقحة وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ولكن تم تمديد ولايتها لكي تمكنها أيضا من تنسيق التنفيذ على المستوى الوطني لخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك رصدها وتقييمها؛

(ب) في الدانمرك، أسست الحكومة الوطنية لجنة خاصة للبيئة، تتألف عضويتها من الوزارات، والوكالات ومجموعات المصالح. وتجتمع اللجنة أربع مرات في السنة لمناقشة القوانين والسياسات الجديدة واعتمادها. وأنشأت اليابان لجنة لعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، مع مشاركة واسعة وتعاون من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلين عن الحكومة الوطنية، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية، والأوساط االأكاديمية ومختلف قطاعات الإنتاج؛

(ج) في كندا، تقدم إجراءات تقييم الآثار البيئية الفرصة للمواطنين للإعراب عن شواغلهم والإبلاغ عنها بخصوص مشروعات محددة، مثل المشروعات الكهرمائية. وتعقد جلسات علنية كجزء من التقييم، وتوفر هذه الجلسات الفرصة لعرض المشروع على عامة الجمهور مع آثاره البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتدابير التخفيف المزمعة وتدابير رصد البيئة.

3 - منابر المعارف المتعددة أصحاب المصلحة

12- النوع الثالث للآليات المؤسسية يجمع بين الخبراء في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتبادل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية. ويتمثل أحد أمثلة هذا النهج في معهد بحوث الموارد البيولوجية ألكسندر فون هامبولدت في كولومبيا وهو شركة مدنية لا تبغي الربح، ومرتبط بوزارة البيئة والتنمية المستدامة وبالنظام البيئي الوطني. ويتولى المسؤولية عن النهوض بالبحوث العلمية بشأن التنوع البيولوجي في البلد على مستوى القارة وتنسيقها وإجرائها. وتضم جمعية الإدارة ومجلسها في المعهد هيئات حكومية، وجامعات ومنظمات غير حكومية.

13- وفي مدغشقر، تم تيسير تنفيذ الالتزامات الوطنية لإنشاء وإدارة المناطق المحمية، التي تنطوي على 123 منطقة محمية تغطي مساحة قدرها أكثر من 7 ملايين هكتار، بواسطة إنشاء اللجنة المعنية بنظم المناطق المحمية في مدغشقر (لجنة

SAPM)، ويتمثل دورها في إرشاد وتنسيق المداخلات من مختلف أصحاب المصلحة والتحقق من الأدوات التي سيستخدمها مديرو المناطق المحمية. وتجمع هذه اللجنة الهيئات الحكومية التي قد تكون مجالات المسؤولية عنها متأثرة إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بإنشاء المناطق المحمية (الوزارات المسؤولة عن المناطق المحمية، والمناجم، والهيدروكربونات، والطاقة، والسياحة، والزراعة، والسياحة، والثروة الحيوانية، والنقل، ومصايد الأسماك وموارد الأسماك، والتخطيط المكاني، والسكان، والدفاع، والمياه، والأشغال العامة، والصحة، والتجارة، والمكتب الوطني للبيئة) والهيئات غير الحكومية التي لديها اهتمامات، خاصة الشركاء التقنيين والماليين (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية للحفظ، والمنظمات البحثية).

14- ويتمثل مثال آخر لمنابر المعارف المتعددة أصحاب المصلحة في مجتمع الممارسات بشأن التنوع البيولوجي والصحة (COPBH) الذي أنشأته بلجيكا. ويتألف من أعضاء يمثلون مختلف المجالات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك العلوم، والسياسات، والخبراء الاستشاريون، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. ويهدف COPBH إلى تعزيز العلوم والسياسات والممارسات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والصحة في بلجيكا. ويدعم COPBH الوفود البلجيكية في العمليات الدولية ذات الصلة بالصحة، ويركز بشدة على تعميم التنوع البيولوجي في خطة العمل الوطنية للبيئة والصحة في بلجيكا.

15- ويتمثل مثال آخر في معهد الأحياء البرية في الهند وهو مؤسسة مستقلة يقود جهازها الرئاسي وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ، ولكنه يتألف أيضا من ممثلين غير حكوميين، بما في ذلك كبار العلماء، وخبراء الطبيعة و/أو خبراء الحفظ الذين يرشحهم الرئيس. ويسهم المعهد على نحو كبير في البحوث التي تجرى في مجال الأحياء البرية وإدارتها.

4 - الهيئات الحكومية المستقلة للتدقيق أو التقييم

16- هناك نوع رابع للآليات المؤسسية وهو استخدام مؤسسات حكومية مستقلة للتدقيق أو التقييم. وتستخدم هذه الهيئات لتقييم امتثال الهيئات الحكومية لولاياتها وللقواعد ذات الصلة.

17- وقد أنشأ بعض الأطراف هيئة متخصصة لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالمسائل البيئية. فعلى سبيل المثال، يشمل مكتب المراجع العام للحسابات في كندا مفوضا للبيئة والتنمية المستدامة. ويقدم المفوض للبرلمانيين هدفا وتحليلات مستقلة وتوصيات بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة الفيدرالية لحماية البيئة ودعم التنمية المستدامة. ويجري المفوض تدقيقات الأداء ويتولى المسؤولية عن رصد استراتيجيات التنمية المستدامة للإدارات الفيدرالية، ويشرف على عملية الالتماسات البيئية، وتدقيق إدارة الحكومة الفيدرالية للقضايا البيئية وقضايا التنمية المستدامة.[7]

باء - الآليات المؤسسية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

18- نظرا لأهمية التنوع البيولوجي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[8] وأهمية تنفيذه بالنسبة للاتفاقية، من المهم أيضا ملاحظة إعداد الآليات المؤسسية من جانب البلدان لتنفيذ خطة عام 2030. وسيكون من المهم ضمان الروابط المناسبة بين مثل هذه الجهود والجهود التي تبذل في إطار الاتفاقية.

19- ويحتوي تحليل أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة للترتيبات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يحتوي على معلومات قيمة من 64 بلدا قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي رفيع المستوى في الفترة 2016-2017.[9] وتلاحظ الوثيقة أنه "بإظهار النُهج التي اتخذتها البلدان التي تواجه سياقات وظروف مختلفة، يهدف التجميع إلى تيسير التبادلات في مجال الممارسات المؤسسية والدروس المستفادة بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وبذلك يساعدهم على دعم تحقيق [أهداف التنمية المستدامة]."[10]

20- ويذكر التجميع أن عددا كبيرا من البلدان أنشأت لجان جديدة مشتركة بين الوزارات لتحفيز وتنسيق إجراءات التنفيذ نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مثلا، أذربيجان، وبنغلاديش، وبلجيكا، وبوتسوانا، وشيلي، والصين، وكولومبيا،

[7] http://www.oag-bvg.gc.ca/internet/English/au_fs_e_370.html#Commissioner

[8] انظر قرار الجمعية العامة 1/70، المؤرخ 25 سبتمبر/أيلول 2015.

[9] "Compendium of National Institutional Arrangements for implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development", 2018.

[10] نفس المرجع، الصفحة 1، (المقدمة).

وكوستاريكا، والدانمرك، والسلفادور، وألمانيا، واليابان، ومدغشقر، والمكسيك، ونيبال، والفلبين، والبرتغال وسلوفينيا). ويبين الكثير من الترتيبات المؤسسية في مختلف البلدان الفئات المذكورة أعلاه، بما في ذلك آليات متعددة أصحاب المصلحة أو الترتيبات التي تقودها الوكالات الحكومية.

21- فعلى سبيل المثال، في ناميبيا، المجلس الاستشاري للتنمية المستدامة هو هيكل شامل للقطاعات يشرك أربعة ممثلين حكوميين وأربعة ممثلين غير حكوميين ومهمته الرئيسية هي النهوض بالتعاون والتنسيق بشأن المسائل البيئية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وفي الفلبين، يتم تنفيذ خطة التنمية من خلال مجلس السلطة الوطنية الاقتصادية والإنمائية (NEDA) واللجان التابعة له. ويتألف هذا المجلس من الرئيس، وأمين التخطيط الاجتماعي الاقتصادي، والمدير العام للمجلس كنائب رئيس، والأعضاء التالية: الأمين التنفيذي وأمناء المالية، والتجارة، والصناعة، والزراعة، والبيئة والموارد الطبيعية، والأشغال العامة والطرق السريعة، والميزانية والإدارة، ضمن جملة أعضاء. ويرد الكثير من الأمثلة الأخرى في التجميع.

جيم - الاستنتاجات

22- إن استخدام الآليات المؤسسية الفعالة يعتبر من بين أهم التدابير التي يمكن أن تتخذها الأطراف لتعزيز تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وبينما دعا مؤتمر الأطراف في المقرر 3/13، الفقرة 18(ه)، الأطراف والحكومات الأخرى إلى "استعراض تنفيذ تدابير التعميم الشامل لعدة قطاعات المتخذة على المستوى الوطني، بما في ذلك الآليات المؤسسية الوطنية لدعم تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتحديد الثغرات، إن وجدت، وتعزيز هذه التدابير، حسب الاقتضاء"، هناك معلومات قليلة عما إذا كانت هذه الاستعراضات قد أجريت أو من المزمع إجراؤها. وتلاحظ دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه "قد يكون الوقت مناسبا للحكومات لاستعراض الهياكل المؤسسية القائمة، وما الذي تعتزم تحقيقه وتقييم آثارها ونتائجها النهائية. وإذا لم تحقق الآليات المؤسسية الحالية النتائج المتوقعة، ينبغي أن تنظر الحكومات في تحديثها لتبين السياسات المتطورة والأولويات الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنظر الحكومات في التحديات التي تواجهها أو العقبات التي يحتمل أن تعرقل النتائج المرغوبة للآليات الوطنية."[11] وقد تكون هذه الاستعراضات مهمة خصوصا في ضوء إعداد الآليات على المستوى الوطني لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والإعداد المنتظر لإطار عالمي جديد للتنوع البيولوجي الذي سيعتمد في عام 2020.

ثانيا - التدابير الفعالة لتعزيز التنفيذ على المستوى الوطني

23- كما لاحظنا في المقدمة، تتمثل إحدى الولايات الرئيسية للهيئة الفرعية للتنفيذ في "تحديد إجراءات استراتيجية لتعزيز التنفيذ"، التي قد تتضمن، حسب الاقتضاء، "وضع تدابير متسقة وفعالة وأطر مؤسسية داعمة وتنفيذها" (المقرر 25/13، المرفق). ويركز هذا القسم على التدابير الفعالة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. ويتم معالجة الإجراءات الاستراتيجية الأخرى لتعزيز التنفيذ في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال، بما في ذلك البند 11 من جدول الأعمال (بشأن التعاون)، والبند 12 من جدول الأعمال (آليات لاستعراض التنفيذ)، والبند 13 من جدول الأعمال (الإبلاغ الوطني).

24- ومن أجل تحديد التدابير لتعزيز التنفيذ على المستوى الوطني، من الضروري النظر أولا في فاعلية الممارسات القائمة. وقد أجري عدد من التحليلات بواسطة الأمانة التي تتعلق بفهم فاعلية الممارسات المتخذة على المستوى الوطني لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 على الصعيد العالمي. أولا، العمل الذي أجري تحضيرا للاجتماع الثاني والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن التقدم المحرز نحو أهداف مختارة من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، على أساس المؤلفات العلمية الحديثة، والمؤشرات، والتقييمات الإقليمية والمواضيعية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي أجراها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، يوفر أدلة إضافية عن استمرار تدهور التنوع البيولوجي على المستوى العالمي، ويعيد التأكيد على الحاجة إلى

[11] كاروساكيس، ك. (ينتظر إصداره في عام 2018)، "تقييم فاعلية سياسات التنوع البيولوجي: تقييم الآثار، وتحليل جدوى التكلفة، ونُهج أخرى" ورقة عمل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن البيئة.

إجراءات فورية وفعالة لخفض معدل فقدان التنوع البيولوجي (انظر CBD/SBSTTA/22/5، الفقرة 25). وبصفة خاصة، خلصت المذكرة إلى "الحاجة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي، والحاجة إلى تعميم أكبر للتنوع البيولوجي والحاجة إلى النظر في الآثار المباشرة وغير المباشرة لقرارات السياسات التي تم تحديدها كتحديات هامة يجدر التصدي لها".

25- وحدد التحليل الذي أجرته الأمانة لمساهمة الأهداف التي وضعتها الأطراف والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي (CBD/SBI/2/2/Add.2) أنها أيضا مهمة. ومن بين الاستنتاجات، وجدت الأمانة أنه "قد بذلت جهود لترجمة أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إلى التزامات وطنية، واتخذت إجراءات وطنية لتحقيق أهداف أيشي. وسوف تدعو الحاجة إلى زيادة الالتزامات والجهود بشكل كبير إذا كانت أهداف أيشي وأهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ستتحقق."[12] ووجدت الأمانة أن الكثير من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لا تحتوي على أهداف أو التزامات وطنية تعكس أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وأن عدد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بأهداف ذات مدى ومستوى طموح مشابهين لأهداف أيشي لم يتجاوز 20 في المائة إلا في حالات نادرة.[13]

26- وهناك افتقار عام للبيانات عن فاعلية التدابير المحددة المتخذة على المستوى الوطني لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وتتمثل فجوة هامة في تقييم فاعلية الممارسات في الدراسات التجريبية القليلة نسبيا التي أجريت لتحليل الآثار الفعلية على التنوع البيولوجي من استخدام تدابير مختلفة، بالمقارنة إلى الدراسات المماثلة التي أجريت في مجالات أخرى، مثل التنمية والصحة.[14]

27- وتشمل المبادئ التوجيهية للتقارير الوطنية السادسة، المعتمدة في المقرر 27/13، كأحد أقسامها السبعة للتقارير، "تدابير التنفيذ المتخذة وتقييم فعاليتها، والعقبات المرتبطة بها، والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الأهداف الوطنية." وبالإضافة إلى ذلك، شجع مؤتمر الأطراف، في المقرر 1/13، الفقرة 29، الأطراف على إجراء التقييمات لفاعلية التدابير المتخذة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتوثيق الخبرات، بما في ذلك المنهجيات المطبقة، وتحديد الدروس المستفادة، وتقديم هذه المعلومات إلى الأمين التنفيذي، بما في ذلك من خلال تقريرها الوطني السادس وآلية غرفة تبادل المعلومات. ولذلك، ستقدم هذه التقارير مصدرا مهما للمعلومات التي ستيسر تحديد التدابير لتعزيز الإجراءات الاستراتيجية للتنفيذ على المستوى الوطني، وإثراء المناقشات بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

28- وتم تناول الحاجة إلى معلومات أفضل بخصوص الممارسات على المستوى الوطني خلال الاجتماع الحادي والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وتم إدراج المعلومات لمساعدة الأطراف في إجراء هذه التقييمات في مذكرة أعدتها الأمينة التنفيذية،[15] وأوصت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن يعتمد مؤتمر الأطراف مقررا في اجتماعه الرابع عشر يشجع استخدام مثل هذه المعلومات عند تصميم وإجراء تقييمات لفعالية التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية.[16]

29- وأجرت الأمانة عملا لتحديد الإجراءات الممكنة التي يمكن أن تتخذها الأطراف لمزيد من التنفيذ. فمثلا، حدد الإصدار الرابع *للتوقعات العالمية للتنوع البيولوجي* مجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتسريع التقدم نحو كل هدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، أحاط مؤتمر الأطراف علما، في المقرر 1/12، بتجميع الآراء الإضافية للأطراف فيما يتعلق بالاحتياجات العلمية والتقنية المتعلقة بالقضايا المشتركة بين القطاعات وبأهداف معينة من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، استنادا إلى التوصية 1/17 الصادرة عن الهيئة

---

[12] CBD/SBI/2/2/Add.2، الفقرة 59.

[13] CBD/SBI/2/2/Add.2، الفقرة 56.

[14] كاروساكيس، ك. (ينتظر إصداره في عام 2018)، "تقييم فاعلية سياسات التنوع البيولوجي: تقييم الآثار، وتحليل جدوى التكلفة، ونُهج أخرى" ورقة عمل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن البيئة.

[15] CBD/SBSTTA/21/7

[16] التوصية 6/21، الفقرة 3، الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، ترد قائمة بالإجراءات الإضافية الممكنة التي يمكن أن تتخذها الأطراف في الوثيقة المشار إليها أعلاه، المقدمة إلى الاجتماع الثاني والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (CBD/SBSTTA/22/5).

30- واشتمل أيضا العديد من المقررات الأخرى التي اعتمدها مؤتمر الأطراف على الكثير من المجالات المحددة للإجراءات الإضافية الممكنة، مثلا، المقرر 3/13 بشأن تعميم التنوع البيولوجي. غير أن نطاق تنفيذ هذه الإجراءات لم يتم تقييمه على نحو واسع لتحديد كل من النجاحات والثغرات.

31- ووجدت الوثيقتان CBD/SBI/2/2 وAdd.1 أن القليل من الاستراتيجيات وخطط العمل المنقحة للتنوع البيولوجي يحتوي على استراتيجيات لحشد الموارد، واستراتيجيات للاتصال والتوعية العامة، أو استراتيجيات لبناء القدرات على النحو الذي اقترحته إرشادات الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. والقليل من هذه الاستراتيجيات فقط يوضح أن التنوع البيولوجي يتم تعميمه على نحو كبير في الخطط والسياسات الشاملة للقطاعات، وسياسات القضاء على الفقر، أو حتى في خطط التنمية المستدامة. وهناك أدلة قليلة عن استخدام دراسات التقييم للتشجيع على التعميم.

32- ومن أجل تعزيز التنفيذ على المستوى الوطني، يحتاج الأمر إلى فهم التحديات والعقبات التي تعترض التنفيذ، بالإضافة إلى الممارسات الفعالة. ولذلك، وحسبما أشير إليه في الفقرة 2 أعلاه، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمينة التنفيذية في المقرر 25/13، الفقرة 4، أن تعد، رهنا بتوافر الموارد، وبالتشاور مع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين، معلومات عن العقبات المحددة، وأن تحدد الممارسات الفعالة المتعلقة بتنفيذ الأهداف الوطنية والعالمية.

33- ودعت الأمينة التنفيذية، كجزء من الإخطار 2018-019، الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، ضمن جملة أمور، إلى تقديم دراسات الحالة بخصوص العقبات والممارسات الفعالة المتعلقة بالتنفيذ، وخيارات لتحسين تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 على المستوى الوطني. غير أن التقديمات المستلمة من الأمانة استجابة لهذا الإخطار، لم يتضمن أي منها دراسات حالة عن هذه المسائل.

34- وناقشت أيضا المذكرة التي أعدتها الأمينة التنفيذية عن الآليات لتيسير استعراض التنفيذ (CBD/SBI/2/11) مسألة العقبات.

35- ويعتبر تحسين المعلومات المالية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي حيويا بالنسبة لتنفيذ أهداف أيشي على المستوى الوطني. وتمشيا مع أهداف حشد الموارد التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر[17] والمنهجية التي أعدتها مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من الضروري تحليل السياق السياسي والمؤسسي لتمويل التنوع البيولوجي، وقياس النفقات الحالية للتنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية المستقبلية للتنفيذ الفعال للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي كخطوات حرجة لحساب الفجوة المالية ولوضع استراتيجية تمويل وطنية يمكن أن تحدد أكثر حلول التمويل المناسبة لسد هذه الفجوة المالية أو تقليلها ولتحقيق أهداف الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية المرتبطة بها.

36- ويقدم هذا النهج أيضا الفرصة لتقييم تمويل التنوع البيولوجي الذي يقدمه أصحاب المصلحة المعنيين على نطاق أوسع من القطاع العام، مثل القطاع الخاص، والمنظمات الأكاديمية والبحثية.

37- وفيما يتعلق بالعقبات والتحديات التي تعترض تنفيذ أهداف محددة من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وجد التحليل الذي أجرته الأمانة العديد من المقالات التي تحدد عقبات أو تحديات مختلفة ينبغي التغلب عليها من أجل تيسير الإجراءات التي يتم اتخاذها. وتشمل بعض الأمثلة كلفة إصدار الشهادات كعائق أمام تبني الزراعة العضوية واعتماد الغابات ومصايد الأسماك كأنشطة مستدامة أو ترخيص الحراجة ومصايد الأسماك على أنها مستدامة. وهناك عقبة أخرى تم تحديدها وهي العوائق المالية التي تحول دون اعتماد تكنولوجيات أو نُهج أكثر كفاءة، مثلما هو الحال في الزراعة (انظر CBD/SBSTTA/22/5، الفقرة 36).

[17] المقرر 20/13.

38- وينطوي التغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ على حقيقة أن قيمة التنوع البيولوجي عامة تستمر في كونها غير مرئية على نحو كبير لصناع القرار في القطاع العام والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، لا تنظر معظم الأعمال التجارية في الوقت الحاضر في أن التنوع البيولوجي يؤثر عليها بطريقة مباشرة. وهناك حاجة إلى تحسين هذا الفهم بأن التنوع البيولوجي يركز على توفير خدمات النظم الإيكولوجية والمنافع التي هي حيوية لعمليات الأعمال التجارية ونماذجها، واتباع هذا الفهم في صدارة مناقشات الأعمال التجارية.

39- وهناك أيضا افتقار إلى مؤشرات قوية للجوانب المهمة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، خاصة بالنسبة لبعض أهداف التعميم الرئيسية مثل الهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بشأن دمج التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية والحد من الفقر، وعمليات التخطيط، والحسابات القومية. ويمكن أن تستخدم اتفاقية التنوع البيولوجي أيضا إعداد استراتيجية التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 كوسيلة لتحديد مثل هذه الأهداف والمقاييس لكل من القطاعين العام والخاص.

40- ومن الجهود المبذولة لمعالجة ذلك هناك العمل الذي يجريه تحالف رأس المال الطبيعي في إعداد بروتوكول رأس المال الطبيعي، وهو إطار مصمم للمساعدة في توليد معلومات موثوقة ويمكن اتخاذ إجراءات على أساسها لمديري الأعمال التجارية، عن طريق تقديم نهج قياسي لتحديد وقياس وتقييم آثار الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي ودرجات الاعتماد على رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية، من أجل إثراء وتحسين صنع القرار في الإدارة الداخلية. وهو لا يقدم حاليا إرشادات محددة عن التنوع البيولوجي. غير أن هناك مشروعات كثيرة يجري تنفيذها وتهدف، ضمن جملة أمور إلى المزيد من التعزيز لدور التنوع البيولوجي في مفهوم رأس المال الطبيعي، مع "ضميمة عن التنوع البيولوجي" في بروتوكول رأس المال الطبيعي كأحد النتائج الملموسة لهذا العمل. ويجري حاليا إنشاء فريق عامل بهدف الاضطلاع بالعمل بشأن دور التنوع البيولوجي في مفهوم رأس المال الطبيعي.[18]

41- وتعتبر الاتصالات الفعالة عن قيمة التنوع البيولوجي عنصرا أساسيا أيضا للتغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ. ويمكن أن يأخذ ذلك شكلا على مستويات مختلفة، من رسائل السياسات عن أهمية التنوع البيولوجي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية، وسبل العيش، والصحة، إلى بيانات تقنية إلى حد أكبر توضح قيمة التنوع البيولوجي. وهناك حاجة إلى توجيه الاتصالات الفعالة إلى جماهير محددة، وقطاعات وجهات فاعلة محددة.

42- وفي اجتماعه الثالث عشر، رحب مؤتمر الأطراف بالإطار لاستراتيجية الاتصالات، الذي حدد إجراءات لتتخذها الأطراف، وأصحاب المصلحة والأمانة (المقرر 22/13). وما زال العمل لإحداث تقدم في هذه الإجراءات يشكل جانبا حرجا للتغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمينة التنفيذية، في مقرره بشأن التعميم، "وضع، حسب الاقتضاء، نُهج لتوجيه رسائل بشأن تعميم التنوع البيولوجي لفئات مستهدفة محددة تتعلق بهذه القطاعات، بما في ذلك الزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والسياحة كجزء من تنفيذ استراتيجية الاتصال العالمية ونُهج توجيه الرسائل على النحو الوارد في المقرر 2/12" (المقرر 3/13، الفقرة 109). وهناك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا المجال لتنفيذ هذين المقررين.

ثالثا - الاستنتاجات

43- من المتوقع أن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر إطارا عالميا للتنوع البيولوجي في عام 2020. وسيتم ذلك في سياق رؤية عام 2050 في الخطة الاستراتيجية الحالية للتنوع البيولوجي 2011-2020 فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة، وفي ضوء تقييم التقدم المحرز في تحقيق الغايات وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي في الخطة الحالية فضلا عن سيناريوهات التغيير المستقبلية. وفي هذا الصدد، فإن تحديد العقبات التي واجهت الأطراف، وبالتالي، فإن حلولها المحتملة، فضلا عن التدابير الفعالة لتنفيذ الاتفاقية وخطتها الاستراتيجية، تعتبر ذات أهمية أساسية.

[18] https://naturalcapitalcoalition.org/projects/biodiversity/

44- وقد يرغب مؤتمر الأطراف في دعوة جميع الأطراف إلى إجراء المزيد من الاستعراضات لفاعلية الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني، وتحديد العقبات التي تعترض التنفيذ والفجوات في استخدام التدابير الفعالة لدعم التنفيذ، وإدراج النتائج لمثل هذه الاستعراضات في تقاريرها الوطنية السادسة. ويشمل ذلك: (أ) الإجراءات ذات الصلة بالتعميم، وإعداد وتنفيذ تدابير متسقة وفعالة ودعم الأطر المؤسسية؛ (ب) أوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى؛ (ج) وتعزيز دور الجهات الفاعلة ذات الصلة.

45- وقد يرغب أيضا مؤتمر الأطراف في مطالبة الأمينة التنفيذية الاضطلاع بعمل إضافي، بالتعاون مع الكيانات الأخرى ذات الصلة، من أجل تقييم آثار سياسات التنوع البيولوجي من أجل فهم أفضل لما هي النُهج الأكثر فاعلية عن غيرها، ولدعم الأطراف في استعراضاتها.